الانعكاسات النفسية والاجتماعية لانتهاكات جيش الاحتلال الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين بالقدس المحتلة في ضوء التقارير الدولية (الفترة بين 2010 - 2021)

د. سعاد سعيد كلوب *

المُقدِّمة:

يعيش الفلسطينيون في مختلف أنحاء فلسطين بدايةً بالقدس وقطاع غزَّة والضفَّة الغربية في أوضاع مزمنة من الألم وانعدام الأمن. ولا تزال سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنتهك – دون رادعٍ – حقوقهم وحرياتهم التي يخوِّلها لها القانون الدولي – بما في ذلك الحق في الحياة الآمنة المستقرة التي تشمل بلوغ مستوى مناسب من المعيشة، والحماية من التهجير، وحق التعليم وحرية الحركة، والحياة والأمن، والوصول إلى الخدمات الأساسية، وأولًا وقبل كل شيء الحق في تقرير المصير.

كما يتعرض الفلسطينيون في القدس المحتلة إلى سياساتٍ وممارساتٍ تنتهك بشكلٍ ممنهج حقوقهم الأساسية؛ المدنية والسياسية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، لا سيَّما الأطفال منهم الذين يشكلون شريحة كبيرة من تقسيمتها الديمُغرافية؛ تؤدي هذه السياسات إلى نتائج وخيمة على هذه الشريحة السكَّانية، وتشير الأرقام في عام 2020 إلى أنَّ ٨١٪ من أطفال الشطر الشرقي من القدس يعيشون تحت خط الفقر، و٣٣٪ من الطلبة المراهقين المَقْدسيِّين يتسربون من المدارس. تشير هذه البيانات إلى تداعيات خطيرة على حقوق الإنسان على الأمدين: البعيد والقريب تستدعي النظر إليها بعين الدقة والتحليل؛ لما لها من آثار على البيئة الحاضنة للأطفال

* رئيس المركز الدولي للدراسات النفسية والتربوية – فلسطين.

والمراهقين بشكلٍ أوسع.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على الانعكاسات النفسية والاجتماعية لانتهاكات جيش الاحتلال الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين الواردة في التقارير الدولية.

2- التعرف على مدى فعَّالية التقارير الدولية في الحدِّ من الانعكاسات النفسية والاجتماعية لانتهاكات الجيش الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين.

3- وضع توصيات ومقترحات لتسليط الضوء على انتهاكات الجيش الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين والحدِّ من تلك الانعكاسات.

أسئلة الدراسة:

1- ما الانعكاساتُ النفسية والاجتماعية لانتهاكات جيش الاحتلال الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين الواردة في التقارير الدولية؟

2- ما مدى فعالية التقارير الدولية في الحدِّ من الانعكاسات النفسية والاجتماعية لانتهاكات الجيش الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين؟

3- ما التوصياتُ والمقترحات التي تعمل على تسليط الضوء على انتهاكات الجيش الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين والحد من تلك الانعكاسات؟

أهمية الدراسة:

1. تسليط الضوء على أهم وأخطر الانعكاسات النفسية والاجتماعية لانتهاكات جيش الاحتلال الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين الواردة في التقارير الدولية؛ وبالتالي نقلها إلى الرأي العام العربي والغربي.
2. التركيز والتعرف على مدى فعالية التقارير الدولية في الحد من الانعكاسات النفسية والاجتماعية لانتهاكات الجيش الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين؛ وبالتالي محاولة استخدامها بشكلٍ أمثل للحد من للسيطرة والحد من تلك الانتهاكات.
3. كتابة بعض التوصيات ومقترحات للمسئولين والباحثين والناشطين للعمل على تكثيف الحملات الإعلامية والعمل المؤسسي؛ من أجل معالجة هذه الانعكاسات وتسليط الضوء على انتهاكات الجيش الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين والحد من تلك الانعكاسات.

منهج الدراسة:

المنهج المستخدم بالدراسة الحالية هو منهج تحليل المحتوى للتقارير الدولية للفترة ما –2010 2021، التي رصدت الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأطفال الفلسطينيين بجميع الأرض المحتلة وبالقدس بشكلٍ خاص.

عينة الدراسة:

عينة الدراسة الحالية هي مجموعة من التقارير الدولية الخاصة بالأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية ومنظمة أوتشي، الحركة العالميَّة للدفـــاع عن حقـــوق الأطفال (DCI) الصادرة في الفترة الزمنية ما بين عامَي 2010 –2021، التي رصدت الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأطفال الفلسطينيين بجميع الأرض المحتلة وبالقدس بشكلٍ خاص.

ما الانعكاساتُ النفسية والاجتماعية لانتهاكات جيش الاحتلال الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين الواردة في التقارير الدولية؟

يمثل اعتقال جيش الاحتلال الإسرائيلي للأطفال الفلسطينيين انتهاكًا وخرقًا واضحًا لجميع الأعراف والمواثيق الدولية والشرائع السماوية وللقيَم والعرف الأخلاقية، وقد شكَّل هذا الاعتقال مَسًّا بحياتهم وكرامتهم، وترى الباحثة أنه لن تتوقف ظاهرة الاعتقال للأطفال نظرًا للأهداف التي يرسمها الاحتلال بتطويع والسيطرة على أهم عناصر بناء المجتمع الفلسطيني؛ وخاصةً أن الأساليب والوسائل لذلك متاحة ومتيسرة في زنازينه ومعتقلاته أكثر من أي مكان، فهو بذلك يستطيع التركيز على أهدافه العدوانية؛ لذا سيسعى مرارًا وتكرارًا إلى اتخاذ كل السبل لقمع إرادة الطفل الكامنة فيه.

لذلك ترى الباحثة أنه من أخطر وأعنف الانتهاكات التي يمارسها جيش الاحتلال الإسرائيلي هي الاعتقالات الليلية المفاجئة التي تسبب الهلع والخوف الرعب، كما استخدام أسلوب ربط الأيدي المؤلم الذي يُشعر الطفل بأنه مجرم مما يترك الأثر النفسي السيئ بالعقل الباطن؛ مما يؤدي إلى ارتباط شَرْطي واقتران دخول الليل مع مشاعر الخوف والهلع والألم النفسي. إن تعرض الطفل الفلسطيني للاعتقال يعني اختراق حياته الطفولية وعزلًا لشخصيته عن كل الواقع المحيط الموجه والدافئ، مثل الأمومة والأبوَّة والأسرة وما سواها ذهنيًا وعاطفيًا ومعنويًا وقيميًا؛ بمعنى عزله عن المعاني الإيجابية في حياته.

وهذا ما يفسر الزيادة المستمرة في نسبة اعتقالات الأطفال، منذ تشرين أول/ أكتوبر (عام 2015) – انطلاق الهبَّة الجماهريّة حتى الأول من حزيران/ يونيه (عام 2018)، هناك ما يزيد على 4 آلاف حالة اعتقال جرت في صفوف الأطفال القاصرين، وجاءت تلك الاعتقالات بقرار من حكومة الاحتلال، وبتصريحات تحريضيّة من قِبل وزرائها "المتطرفين" على الأطفال؛ سواء بالاعتقال أو بالقنص أو القتل والإعدامات الميدانيّة.

خلال العام 2015 بلغت الاعتقالات زيادة مقدارها (72,1٪) عن العام الذي سبقه 2014، وزيادة بنسبة أكبر تصل (134٪) عن العام 2013. وزيادة مقدارها نحو (147,3٪) عن العام 2012. فيما أنّ الزيادة زادت على (200٪) عن العام 2011 لتصل إلى (221,9٪).

ومثَّل العام 2015 قفزة في عدد الأطفال الذين تم اعتقالهم من قِبل جيش الاحتلال؛ وخاصةً في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام ذاته الَّتي شهدت ما يقارب (1200) حالة اعتقال في صفوف القاصرين، وبحسب بيانات وحدة الدراسات والتوثيق في هيئة شئون الأسرى أنَّ تلك السنة شهدت اعتقال (2,179) طفلًا؛ أيْ ما نسبته (31,9٪) من مجمل حالات الاعتقال في الضفَّة الغربيَّة والقدس المحتلة.

والجدير بالذكر أن القدس المُحتلَّة سجلت أكبر عدد من الأطفال المعتقلين سنويًا، والسبب في ذلك اتخاذ سلطات الاحتلال إجراءات أكثر تشديدًا من الناحية "الأمنية" بحق المقدسيين؛ كونهم أكثر عرضة للاحتكاك والتفاعل اليومي بالمستوطنين في المدينة، حيث تشير إحصائيَّات هيئة شئون الأسرى والمُحرّرين إلى أنه يقبع في سجون الاحتلال حتى حزيران/ يونيه 2018، نحو (350) طفلًا فلسطينيًا ممن هم دون سن الـ 18 عامًا، ويشكل هذا الرقم جزءًا من سلسة اعتقالات طالت الآلاف من الأطفال والقُصَّر في مدن الضفّة الغربية والقدس، ويحاكم الاحتلالُ أمام المحاكم العسكريَّة بشكلٍ منهجيٍّ ما بين 500 و700 طفل سنويًا.

الانتهاكات الإسرائيلية تعمل على تدمير البناء النفسي للطفل الفلسطيني:

ترى الباحثة من خلال التحليل النفسي والعلمي للسياسات والممارسات التي تستخدمها سلطات الاحتلال مع الأطفال المعتقلين، أنها تسعى إلى السيطرة على الطفل والتحكم في مُتطلَّباته من قِبل محقق إسرائيلي، بما يعنيه من استفراد به في جوٍّ نفسيٍّ سيئ والتحكُّم به لفترة ما، يعمل فيها على استغلال رغباته وحاجاته الأساسية بانتهاك طفولته وجهله وجرِّه في اتجاهات سلبية يريد المحقق أخذه إليها لتحقيق أهدافه، بانتهاك كرامته وكذلك محاولة كسر شخصيته

سعيًا منها إلى تحويله من عنصر منتج بالمستقبل إلى عبء على أهله ومجتمعه، فالإهانة وإشعاره بالذل وأنَّ لا مخرَج من هذه الحالة السيئة بحشره في زنزانة أو تركه مربوطًا على أرض قذرة والصياح عليه في كل الأحيان، واستخدام مخابرات الاحتلال إلى تمثيل أدوار على الطفل بين محققٍ ناعمٍ ومحققٍ قاسٍ، شتم الطفل من قِبل الجيش والمحققين بالذات أمام أهله كوالدته وإخوته بألفاظ هابطة، تهديده باعتقال أهله وخاصة الأب أو الأم أو الأخت حتى يعترف، إجبار الطفل على الاعتراف تحت ظروف عدة بتُهم وجرائم لم يرتكبها والتوقيع عليه دون معرفة محتواها، إدخال الطفل المعتقل إلى غرف السجناء الجنائيين أو غرف العملاء في بعض الحالات، اقتياده إلى المحكمة بظروف مُذلَّة، عدم السماح للمحامي في بداية اعتقاله بمقابلته؛ أي إشعار الطفل أن مصيره للأبد مرتبط برحمة المحقق، قد يجعل منه أداة سهلة طيِّعة له ليعمل على حرف الطفل المعتقل أخلاقيًا أو أمنيًا.

تحريف بوصلة النضال الفلسطينيّ في عقل الأطفال الفلسطينيين الهدف الرئيس لقوات الاحتلال الإسرائيلي:

من أن ما تنتهجه إسرائيل من سياسات ترهيب وتخويف الأطفال والضغط عليهم، بهدف تحريف بوصلة النضال الفلسطينيّ في عقل هؤلاء الأطفال، وجعلهم أكثر تعايشًا مع المستوطنين وذلك من خلال فرض قوانين وعقوبات على الأطفال الفلسطينيين المعتقلين، وأن من أهم أسباب ارتفاع مستوى الاعتقالات في صفوف الأطفال مؤخرًا يرجع إلى التغيير في الوضع السياسي أو الأمني في المدن الفلسطينيّة، إضافةً إلى رفع الاحتلال مستوى العقوبة سواء في المحاكم العسكريَّة أو المحاكم الأخرى في القدس المحتلة. ويأتي التغير الزمني في أعداد المُعتقَلين نتيجة أحداث وتطورات ميدانيّة من انتفاضات وقرارات سياسيَّة وغيرها.

تجاوز قانوني وتشريعي إسرائيلي لزيادة الانتهاكات الإنسانية بحق الأطفال الفلسطينيين:

ومنذ عام 2015 شرع الكنيست الإسرائيلي قانون اعتقال الأطفال بعمر 12 سنة، كما رفع القانون الأحكام بحق الأطفال لتصل إلى قرابة (20 عامًا)، مصحوبة هذه الأحكام بغرامات مالية كبيرة جدًا، ويحتجز الاحتلال حرية الأطفال الفلسطينيين من مختلف الفئات العمريَّة وخاصة الفئة من 17 –16 سنة، والتي تشكل (67,9٪) من الأطفال المعتقلين في سجنَيْ "عوفر" و "مجدو"

في الضفَّة الغربيّة، وإلى جانب ذلك قد تتم محاكمتهم بالحبس المنزلي، أو الإبعاد عن منطقة السكن، إلى جانب فرض كفالات مالية وشخصيَّة؛ وجميع هذه الأمور تمثل شروطًا تعجيزيَّة بحسب المحامي مسك، وقد تدفع أهالي الأطفال في مرحلة من المراحل إلى أن يفضلوا قسرًا أنْ يكون الطفل في السجن؛ لعدم استطاعتهم تحقيق هذه الشروط ويُعد هذا أعلى مستويات الظلم والطغيان.

كما سنَّ الاحتلال الإسرائيلي وفرض قانون محاكمة الأطفال دون سن 14 عامًا، حيث أقرت الكنيست يوم 2015/11/25 مشروع قانون يسمح بمحاكمة وسَجْن الأطفال ممَّن هو أقل من 14 عامًا، وهو ما يتعلق بالأطفال الفلسطينيين الذين يخضعون لقانون الأحداث الإسرائيلي المدني كأطفال القدس، وينص القانون على أن المحكمة تستطيع أن تحاكم أطفالًا من سن 12 عامًا، لكن عقوبة السجن الفعلي تبدأ بعد بلوغهم سن 14 عامًا، بحيث يصبح جيل المسئولية الجنائية هو 12 عامًا، ويمكن اعتقال طفل والتحقيق معه وبعد إدانته يتم إرساله إلى إصلاحية مغلقة، ويبقى فيها إلى أن يبلغ 14 عامًا.

وهذا خالف المُتَّبع في جميع الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الإنسان فإنَّ سلطات الاحتلال تضرب بها عُرْض الحائط، فإن أغلبية الدول تمنع سجن الأولاد تحت عمر 14 عامًا، وبعضها تمنع ذلك أيضًا فوق عمر 14 عامًا، حيث نصت المادتان (37 و38) من اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام 1989، على عدم تعرض أيّ طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانيَّة أو المُهينة، وألا يُحرم أيّ طفل من حريته بصورة غير قانونيَّة أو تعسفيَّة، ويجب أن يُجرى اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقًا للقانون، ولا يجوز ممارسته إلا كحلٍّ أخيرٍ ولأقصر فترة زمنية مناسبة.

ونصوص القانون الدولي أفردت مساحة كبيرة لحقوق الأطفال، ومن أبرزها المادة الخامسة من الإعلان العالمي الّتي عدَّت جميع أشكال القمع والمعاملة القاسية واللاإنسانيَّة للأطفال، بما في ذلك الحبس والتعذيب، والاعتقال والعقاب الجماعي، أعمالًا إجراميَّة.

وهناك أيضًا قانون تشديد عقوبة الحد الأدنى على راشقي الحجارة في القدس، حيث صادقت الكنيست يوم 2015/11/2 على مشروع قانون تقدمت به وزيرة العدل الإسرائيلية إيلات شاكيد، ينصُّ على فرض عقوبة السجن الفعلي لمدة 4–2 أعوام على راشقي الحجارة، وسحب مخصصات التأمين الوطني من أسرى القدس، وإجبارهم على دفع تعويضات للإسرائيليين المتضررين.

الانتهاكات الإسرائيلية بالحقوق الاجتماعية للأطفال الفلسطينيين:

سحب مُخصَّصات الأطفال من العائلة وهِبَات التعليم	منع الزيارات الأسرية للطفل المعتقل
سحب مخصصات دعم الشئون الاجتماعية للأهالي	الحجز المنزلي للأطفال المعتقلين
سحب مخصصات الإعاقة لأسرة الأطفال ا لمعتقلين	منع إعطاء تراخيص بناء لأهالي الأطفال ا لمعتقلين
سحب مخصصات أرامل لأسرة الأطفال ا لمعتقلين	هدم بيوت الأطفال المعتقلين بدون وجه حق
ترك الطفل المعتقل وحيدًا بدون محامٍ	التسرُّب الدراسي نتيجة الانقطا ع عن الدراسة بسبب الاعتقال
إغلاق المدارس وحرمان الطفل من التعليم	هدم المراكز الثقافية والأماكن الترفيهية الخاصة بالطفل

وينص القانون بما يتعلق بأطفال القدس على سحب مُخصَّصات الأطفال من العائلة وهبات التعليم، وأي إضافات مالية، مثل دعم الشئون الاجتماعية للأهالي، ومخصصات الإعاقة، ومخصصات الأرامل وغيرها، ويؤدي مشروع القانون إلى إدانة شخص بتهمة التحريض دون وجود إثباتات عملية للتحريض، حيث عُدَّ مساسًا بحرية التعبير والاحتجاج؛ وخاصة النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي مما ينعكس نفسيًا واجتماعيًا على الطفل وأسرته، من شعوره بالذنب تجاه أسرته وشعور أسرته بالقهر الذي يترتب عليه عنف على الطفل.

كما أن شعور الطفل بعدم القدرة على الوصول إلى محامٍ وتكليفه بالدفا ع عنه يترك أثر الشعور بالوحدة والضيا ع والخوف من المستقبل وتداعياته، كما يواجه الأطفال بعد انتهاء فترة الاعتقال صعوبات بالعودة إلى مقاعدهم الدراسيّة بشكلٍ طبيعي حيث يواجه تحديات اجتماعية، مثل خوف الناس منهم، ومطالبة الأهالي من أبنائهم أن يبعدوا عنهم؛ لأنهم يخافون انتقال عدوى الاعتقال إلى أولادهم مما ينعكس بشكل سلبي على نفسية الأطفال المحررين.

إن إصابة بعض حالات الأطفال المعتقلين بعد عزلهم ومحاولات كسر إرادتهم باضطراب

نفسي يُدخلهم في سلوكيات لاإرادية، يُعد أمرا واردًا ويؤدي إلى عدم التوازن الداخلي بمعنى عدم التوافق بين سلوكهم مع نفسهم وبين شخصيتهم الظاهرة أمام الآخرين، ويمكن اكتشاف هذا من المقربين منه أو من إخصائي اجتماعي أو نفسي؛ لذلك لا بُدَّ من إرساله من جهة صحية ونفسية رسمية لكل طفل تم اعتقاله باعتباره ضحية لانتهاكات واضحة وصريحة.

كما يُعد عدم وجود بدائل للاحتجاز أمرًا غير إنساني ومخالفًا لحقوق الأطفال الدولية، فلا يزال الأطفال الفلسطينيون الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٧ عامًا من الضفة الغربية والقدس الشرقية يتعرضون للاحتجاز والاعتقال من قِبل القوات الإسرائيلية، ووفقًا لشهادات مشفوعة بالقسَم من قِبل الأطفال، هناك أشكال من إساءة معاملة الأطفال وانتهاكات لإجراءات التقاضي السليمة عند إلقاء القبض عليهم واحتجازهم، والتي توضح نظام العدالة الجزائية.

ترى الباحثة أن هناك انتهاكاتٍ غير مباشرة من قِبل جيش الاحتلال بحق الأطفال الفلسطينيين ولها تأثير عميق ومباشر على الحالة النفسية والذهنية والاجتماعية للطفل الفلسطيني، ومنها الانتهاكات المتعلقة بالسكن وهدم المنازل، حيث يتأثر بها الأطفال والنساء أكثر من غيرهم. ووفقًا ما ورد في بعض الدراسات النفسية التي تؤكد زيادةَ العنف في الأسرة، فإن زيادة الضغط على الرجال من قِبل الاحتلال سيؤدي إلى زيادة العنف ضد النساء والأطفال، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسب الطلاق خاصة بين الأزواج الشابة. فمشكلة السكن وعدم توافره لصعوبة الحصول على ترخيص بناء، بالإضافة إلى أجور السكن المرتفعة في القدس حاليًا والتي تصل إلى ألف دولار شهريًا يصعب توفيرها، يشكِّل عاملًا ضاغطًا اقتصاديًا ونفسيًا، يدفع بالأزواج إلى السكن خارج جدار الفصل، وخارج الحدود البلدية المصطنعة للقدس؛ ما يعرضهم لفقدان حقهم في الإقامة بموجب قانون ما يُسمى بـ "مركز الحياة"، وهناك الآلاف من المقدسيين الذين فقدوا حق الإقامة لأنهم سكنوا في أحياء خارج الجدار، أو في مناطق مُصنَّفة ضفَّة غربيَّة سواء في رام الله أو بيت لحم؛ ما أثّر على حياتهم الاجتماعية، كما أثّر على النسيج الاجتماعي، والسِّلم الأهلي، وبتنا نسمع حاليًا الكثير من الإشكاليات، ومن زيادة كبيرة في العنف لا يوليها الاحتلال أية أهمية، بل ربما يدفع إليها كما هو الحال في الداخل الفلسطيني عام 48، علمًا بأن كثيرًا من المشاكل التي تحدث هنا ذات علاقة وصلة بمشكلات المِلكيَّة والتنظيم.

وفيما يتعلق باستخدام العنف وانتهاج التعذيب ضد الأطفال الفلسطينيين، تؤكد الباحثةعلى أنّ هناك توثيقًا من قِبل المنظمة لحالات كثيرة من الأطفال تعرضت لعنف جسدي ولفظي خلال

الاعتقال سواء في القدس المحتلة أو في الضفَّة، فعملية التعذيب تبدأ منذ اللحظة الأولى للاعتقال ويرافقها عنف من قِبل المحققين والجنود الَّذين يلعبون دورًا كبيرًا في تخويف الأطفال من خلال العنف والتهديد؛ وبالتالي تسهيل عملية الحصول على اعترافات يتم انتزاعها بشكل غير قانوني.

أظهرت دراسة لليونسف (منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة) صدرت عام 2013، أنَّ هناك نمطًا من سوء المعاملة أثناء النقل والاحتجاز والتَّحقيق مع المعتقلين الأطفال. كما تتضمن التوصيات عدم اعتقال الأطفال في الليل إلا في الظروف القصوى، وينبغي أن يتواجد محامٍ أو أحد أفراد أسرة الطفل أثناء استجواب الأطفال.

وفي السياق ذاته، قالت الحركة العالميَّة للدفاع عن حقوق الأطفال (DCI)، إنّها تتحرَّك على صعيد الأمم المتحدة من خلال وحدة المُناصَرة الخاصة بها عن طريق توكيل طاقم محامين يتابع أمور الأطفال المعتقلين.

الـ (DCI) وهي المُنسِّق لمنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدوليَّة الَّتي تُعنى بالطفولة، تكتب تقاريرها الدوليَّة للجهات المهتمة بقضايا حقوق الإنسان، وتوثق الانتهاكات الّتي يتعرض لها الأطفال خلال الاعتقال أو التَّحقيق أو الاحتجاز، وتقول على لسان المحامية فرح دبابسي إن الحركة تهدف من تقاريرها إظهار الانتهاكات الّتي يتعرض لها الأطفال؛ في محاولةٍ للتصدي لها ومواجهتها بكل الأدوات الممكنة والمتاحة؛ سواء أكانت أدوات قانونيَّة أم مناصرة على الصعيد الدولي، أو مناشدة كل الجهات المعنيَّة لتشكل ضغطًا على المؤسسات الإسرائيلية للحد من هذه الانتهاكات.

وأشارت إلى أنَّ الفترة الأخيرة شهدت تغيرًا بالسياسة المتبعة من قِبل الاحتلال تجاه الأطفال؛ سواء من ناحية طريقة الاعتقال أم الأحكام المرتفعة بحق الأطفال، وتم لمس ذلك بوضوح من خلال الأعداد المرتفعة من الأطفال المعتقلين، وارتفاع حجم الانتهاكات الّتي نوثقها.

وأشارت (منظمة أوتشي https://www.ochaopt.org/ar في تقريرها السنوي2021) حماية التقارير، إلى ازدياد الوجود العسكري الإسرائيلي وهجمات المستوطنين الإسرائيليين في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

وسجلت في مدة التقرير إصابة نحو 537 فلسطينيًا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية؛ مما يرفع العدد الكلي للإصابات المؤكدة إلى 4,273 إصابة منذ 10 أيار/ مايو، إلى جانب 17 وفاة. وأعلنت وزارة التربية والتعليم إغلاق المدارس في الضفة الغربية ليومين (16–17

أيار/ مايو) لمنع الطلبة من التجمع للمظاهرات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقد اعتُقل 26 طفلًا خلال أسبوع واحد، وتلقوا كلهم المشورة القانونية من المنظمات الشريكة قبل استجوابهم. ومنذ 5 نيسان/ أبريل، اعتُقل 50 مُدافعًا عن حقوق الإنسان، بمن فيهم سبع نساء، وتفيد التقارير بأنها تنفذ على أساس تمييزي. كما أشارت التقارير إلى هجمات شنَّتها مجموعات من المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين في الشيخ جراح، بما شملته من استخدام الذخيرة الحية. ويتمثل أحد الشواغل المستمرة في الذخيرة الحية التي تطلقها القوات الإسرائيلية بكثافة باتجاه المتظاهرين، بما يشمل إطلاقها داخل مُخيَّمات اللاجئين وحولها، فمنذ 10 أيار/ مايو، قتلت القوات الإسرائيلية 17 فلسطينيًا، من بينهم طفل، في الضفة الغربية.

كما أن هناك بعض منظمات المجتمع المدني في القدس والأراضي المحتلة نفسها تتابع حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة، وأراضي عام 48، ومن بينها منظمة) بيتسيلم (غير الحكوميّة والَّتي قالت على لسان مدير البحث الميداني والناطق الإعلامي باسمها كريم جبران، إن العقوبات المفروضة على الأطفال الفلسطينيين غير قانونيَّة ومُبالَغ فيها، وإن هناك زيادة بشكل مُطَّرد في عمليات اعتقال الأطفال الَّتي لا يمكن حصرها؛ لأنَّها متجددة، وتوثق منظمة "بيتسيلم" الانتهاكات الَّتي يتعرض لها الأطفال الفلسطينيون، وتصدر تقارير للمنظمات الدوليّة لحقوق الإنسان، وكان آخر تقرير صدر عن المنظمة عام 2020 تطرَّق إلى عمليات الاعتقال غير القانونيّة بحق أطفال فلسطينيين، دون مراعاة لأبسط الحقوق الّتي تكفلها المواثيق والقوانين الدوليَّة لحماية الطفولة والَّتي وقعت عليها إسرائيل.

فإن جميع ما سبق من انتهاكات من قِبل جيش الاحتلال يولِّد لدى الطفل الشعور بالقهر والظلم الشديد؛ نتيجة فقدان المأوى بكل ما يحمل رمز البيت من شعور بالأمان والسعادة المرافقة لذكريات الطفولة؛ حيث هدم المنزل يعمل على تدمير الصورة الذهنية للطفولة بعقل الطفل مما ينعكس على الصورة الذاتية لديه؛ كذلك رؤية والديه وهم بقمة الألم وشعورهم بالعجز عن حماية المأوى يُشعره بالغضب الشديد على جيش الاحتلال والكيان الغاصب؛ مما يزيد لديه شعور الانتقام وتحفيزه الداخلي بالمقاومة والإصرار على الانتصار وتحرير البيت الصغير والوطن الكبير، حيث ورد في تقرير للأونروا عام 2010 أن مكتب تنسيق الشئون الإنسانية أيضًا يقدِّر أن قرابة ٦٠,٠٠٠ فلسطيني في القدس يواجهون خطر التهجير بسبب احتمال هدم السلطات لمنازلهم أو طردهم منها بواسطة جماعات المستوطنين والانتهاكات السابقة ذكرها.

كما أن شعور رَبِّ الأسرة بالعجز والضعف أمام السلطة التي تفرض عليه الإغلاق وتمنعه من العمل والإنتاج، فإنه يريد أن يبدل بطريقة لا شعورية عجزه وضعفه إلى قوة وفعالية أمام أناسٍ أضعف منه؛ لذلك يتولَّد عن هذه السياسة الضيق النفسي والتوتر والإحساس بالعنف الناتج عن الإحباط، من هنا يُفرض على من هم أضعف منه أسلوب إغلاق آخر، موضحًا أن الأب في هذه الحالة يعمد إلى أن يكبح سلوك أطفاله ويعاقبهم على أي حركة معينة داخل المنزل، ويمنع الطفل من انتهاج سلوك غير طبيعي في حياته بسبب حساسية الأب وتوتره وشعوره بالغضب والعجز وقسوته مع زوجته.

إن الانعكاسات النفسية والسلوكيات للأطفال الفلسطينيين الناتجة عن الانتهاكات السابق ذكرها تتمثل في العزلة والانسحاب وعدم مشاركة الطفل في الأنشطة الاجتماعية والأسرية، إضافة إلى نكوص بعض الأطفال ورجوعهم إلى ممارسة أساليب سلوكية لا تخص المرحلة التي يكون الطفل فيها، كما تظهر بعض الخصائص السلوكية الباكرة وغير المناسبة لسنِّ الطفل، بأن يقضم أظفاره أو يمصّ إصبعه أو يظهر لديه وكنتيجة للمخاوف والقلق سلوك التعلق الزائد والاعتمادية الكبيرة على الأم، ويخشى الطفل الخروج من المنزل ويظل ملازمًا لأمه كتعبير عن حالة الخوف والشعور بالخطر.

الانعكاسات النفسية والسلوكيات للأطفال الفلسطينيين الناتجة عن الانتهاكات الإسرائيلية:

وترى الباحثة أن ما جرى ويجري من تطبيق لهذه السياسة إنما هو جزء من سياسة التهجير – الترانسفير الصامت، وهي استراتيجية الكيان الإسرائيلي منذ عام 48، طُبقت آنذاك على شعبنا هناك، وتُطبق اليوم في القدس والضفة الغربية، وتستهدف في محصلتها تغيير التركيبة السكانية والجغرافية لفلسطين بشكل كامل، ولمدينة القدس بشكل خاص، وإيجاد أغلبية يهودية مقابل أقليَّة عربية فلسطينية.

الخوف والهلع	الشعور بالقهر والظلم
القلق والتوتر المزمن	اضطرابات النوم (الأرق، كثرة النوم، المشي وهو نائم)
فقدان الدافعيَّة والتحفيز	فقدان التركيز
تراجع بالنشاط الذهنية والعقلي	الانطواء والعزلة الاجتماعية

العنف البدني واللفظي فقدان	الشعور بالأمان النفسي والاجتماعي
الخمول وعدم الرغبة بالحياة	النكوص لمرحلة عمرية سابقة
الشعور بالذنب وجَلْد الذات	الخوف من المستقبل

والإحصائيات التالية تؤكد ذلك، فمنذ العام 2004 ولغاية العام 2019 المنصرم تم هدم قرابة ألف منزل، وتهجير 3,167 شخصًا، من بينهم 1,704 أطفال؛ وبالتالي، فإن الأطفال هم ضحايا سياسة الهدم، وضحايا سياسة التهجير وما تتركه من تأثير نفسي سيئ على أصحاب المنزل، والشعور بالقهر عندما يضطر الأب إلى هدم منزله بيديه حتى لا يتكبد رسوم الهدم.

تشير الباحثة إلى أثر قانون القومية العنصري على الزيادة المُطَّردة في أعداد المنازل المهددة بالهدم وتصعيد وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية بحق شعبنا عمومًا وأطفالنا بشكلٍ خاص؛ كذلك سوء سياسة الإدارة الأمريكية الحالية منذ العام 2017، تركا تأثيرًا واضحًا على هذا الصعيد. فقانون القومية في بند أهدافه يؤكد أن القدس مُوحَّدة بأغلبية يهودية هي عاصمة الكيان الإسرائيلي، وهي عاصمة الدولة اليهودية؛ وبالتالي هو قانون أكَّد سياسةَ الضمّ والسيطرة الإسرائيليتين، كما أعطى الحق واعترف بحق تقرير المصير للشعب اليهودي، ولم يعترف ولم يقر، ولن يعترف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره. كما عدَّ الاستيطان قيمة أخلاقية، وجميع هذه البنود عزَّزت من سياسة الاحتلال في السيطرة والضم وفي البناء الاستيطاني ارتباطًا بعمليات الهدم، بالإضافة إلى سياسة إدارة ترامب، حيث اعترفت الإدارة الأمريكية بأن القدس موحدة هي عاصمة إسرائيل، واتخذت قرارًا بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، كما أوقفت دعمها للأونروا، ودعم مستشفيات القدس، وإغلاق قنصليتها في القدس المحتلة، والتي كانت تاريخيًا تمثل اعترافًا أمريكيًا بأن القدس محتلة؛ ما أعطى الضوء الأخضر للحكومة الإسرائيلية كي تمعن في التصعيد، وزيادة هدم المنازل وبناء الوحدات الاستيطانية.

عدم إشباع الحاجات الأساسية الإنسانية يدمر البناء النفسي للطفل الفلسطيني:

تؤكد الباحثة أن تفاقم التحديات والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والفقر والتسرب المبكر من المدرسة؛ وخاصة على مستوى المدارس الثانوية، والتوترات المستمرة بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية وعنف المستوطنين؛ كلها قد خلقت حالة من التدهور النفسي والاجتماعي الذي أدى بدوره إلى تقويض آليَّات الأُسَر للتعامل مع الأزمات وتعزيز القدرة على التحمل، كما

أنها تؤدي إلى الدخول في دائرة مغلقة من حالة اليأس والعنف المستمرين على ضوء ما ذُكر من انعكاسات لسياسات الهدم خاصة على الأطفال والنساء، سنشهد في المرحلة والسنوات القادمة زيادة في مستويات العنف الداخلي في الأسرة والمجتمع وذلك وفق التفسير النفسي، الذي يؤكد أنّ من تعرض للتعذيب وهو طفل سيحاول بشكل أو بآخر ممارسة العنف والتعذيب الذي تعرض له خلال مرحلة الطفولة وإسقاطه على المجتمع والأسرة، وهنا تكمن الخطورة في تداعيات الحدث، فالاحتلال الإسرائيلي يهدف بشكل مباشر إلى خلق جيل فلسطيني مشوَّه يعاني أمراضًا نفسيَّة ومشاكل داخليَّة، وهو ما يعني استهداف مستقبل الشعب والقضية الفلسطينية، فالمشكلة تكمن في أنّ هناك تركيزًا من المؤسسات على الانتهاكات الإسرائيلية عندما يقع الحدث إعلاميًا واجتماعيًا، لكن بعد ذلك لا توجد متابعة ويُترك الأطفال لعزلتهم ووحدتهم النفسية والاجتماعية.

العنف والتعذيب يحرم من رفاهية الطفولة ليفقد عنفوان الشباب واستقرار الرشد هذا هو حال الطفل والمجتمع الفلسطيني:

العنف وانعكاساته النفسية والاجتماعية من أبرز نتائج الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأطفال الفلسطينيين: عندما ينشا طفل بظل أشد أنوا ع العنف والتعذيب يُحرم من رفاهية الطفولة ليفقد عنفوان الشباب واستقرار الرشد هذا هو حال الطفل والمجتمع الفلسطيني، وهذا ما يؤكده تقرير علمي عن العنف أعدته منظمة اليونيسف عام 2017، حيث ذكرت نتائج مسح شامل للعنف مُعدّ من قِبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2012)، مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2011، النتائج الرئيسة، آذار/ مارس 2012 حيث خَلُصَت نتائج الدراسة بأن 48٪ من الأسر (48٪ في الضفة الغربية و49٪ في غزة) تعرضت للعنف من قِبل قوات الأمن والمستوطنين، كما أن مستويات العنف المنزلي مرتفعة في الدراسة الاستقصائية للمجموعات متعددة المؤشرات لعام 2014 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)، مؤكدةً أن 93٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين وأربع عشرة سنة قد تعرضوا لعقاب تأديبي عنيف في المنزل، وأن 23٪ من الأطفال تعرضوا لعقاب بدني شديد، هي بمثابة مسائل تستدعي القلق الشديد.

وتشير الباحثة إلى أن هناك انتهاكًا غير مباشر بحق الطفل الفلسطيني فهو ليس بمعزل عن الأحداث الدائرة حوله وهو يشعر وله رد فعل كما الآخرين ،وهذا ما تؤكده إحصائية تتحدث عن قرابة 8000 طفل مقدسي بوضعية صعبة للغاية فهم لا يتمتعون بأي وضع قانوني أو صفة

قانونية؛ ما يحرم هؤلاء من حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية؛ وبالتالي إذًا هم لا يملكون إقامة وغير مسجلين في سجل النفوس في وزارة داخلية الاحتلال، فهم غير موجودين في نظر الاحتلال، وعليك أن تتخيل انعكاسات هذا الواقع الاجتماعية والاقتصادية والنفسية على ضحايا هذه السياسة. يُضاف إلى ذلك سياسة الظلم بسحب بطاقات الهُويَّة الزرقاء من المقدسيين وتجريدهم من حقهم في الإقامة بمدينتهم. فمنذ العام 1967 ولغاية اليوم تمّ سحب إقامة قرابة 14,650 من أصحابها، وهي سياسة مستمرة وممنهجة.

استهداف نظام التعليم الفلسطيني ومؤسساته يُعد أخطر الانتهاكات الاسرائيلية بحق الأطفال الفلسطينيين:

يتم استهداف التعليم الفلسطيني في القدس، حيث أن هناك سياسة ممنهجة لاستهدافه منذ الأيام الأولى للاحتلال، وهناك تصعيد ومحاولة سيطرة على العملية التعليمية برُمَّتها، وقد ازدادت حدَّةً في العام 2011، يوم أن بدءُوا بتحريف المناهج الفلسطينية ومحاربتها، ثم ساروا في العام 2015 خطوة متقدمة بتطبيقهم المنهاج الإسرائيلي المطبق في الداخل الفلسطيني عام 48؛ إدراكًا منهم بأهمية استهداف التعليم ومحاولة الاستحواذ عليه كأحد أهم الآليَّات لتعزيز الوطنية الفلسطينية؛ وبالتالي لم تتوقف محاولتهم للسيطرة على النظام التعليمي وتغيير المنهاج الفلسطيني، وأسَرَتْه في خطوةٍ يمكن أن نصفُها بأنها احتلال للعقل والتفكير لدى الإنسان الفلسطيني المقدسي.

وأخيرًا العمل على مشروع قانون الحرمان الأسْرَى من التعليم، ينص على أن الأسير الفلسطيني الأمني ليس من حقه الدراسة في مؤسسة التعليم العالي، ويطالب مشروع القانون بتعديل لوائح السجون بعدم منح الأسرى فرصة التعليم.

وتستخلص الباحثة مما سبق أن سلطات الجيش الإسرائيلي بسياساتها تعمَّدت تعميق الانتهاكات بحق الطفل الفلسطيني وحرمانه من حقه في التعليم حيث خرقت تلك الانتهاكات اتفاقية حقوق الطفل، حيث أكَّدت المادة (28) من اتفاقية حقوق الطفل حقَّ الطفل في التعليم، واتخاذ التدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة، كما نصَّت المادة (29) على "أن يكون التعليم موجهًا نحو تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها".

كذلك نشهد أيضًا استهدافًا لوجود المؤسسات الفلسطينية في القدس، حيث تم منذ العام 2000 ولغاية اليوم إغلاق 47 مؤسسة مقدسية بشكل كامل، بالإضافة إلى منع العشرات بل المئات من الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة الثقافية والفنية، كان آخرها في شهر آب/ أغسطس المنصرم من العام الماضي، حيث تم اقتحام مؤسستين ثقافيتين فنيتين هما مركز يبوس الثقافي، ومعهد إدوارد سعيد للموسيقا ومصادرة ما فيهما من أجهزة وملفَّات؛ فبالتالي هي سياسة تكمل بعضها، وتستهدف القدس والوجود الفلسطيني فيها.

أنواع الانتهاكات الرقمية لجيش الاحتلال الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين:

العنف اللفظي الرقمي	المراقبة للحسابات وتقييد في الحرية بالتعبير بالرأي
التنمُّر الإلكتروني	استغلال أو سرقة المعلومات الشخصية والحسابات
التحرُّش الجنسي الإلكتروني	التهديد أو الضغط والعقاب الاجتماعي والسياسي كردٍّ على نشر الآراء الشخصية بالفضاء الرقمي
إغلاق الحسابات الخاصة بالأطفال وذويهم	حذف بعض المحتوى الرقمي للأطفال الفلسطينيين وذويهم

وأخيرًا، هناك الانتهاكات الإلكترونية بحق الأطفال الفلسطينيين حيث أصبح الفضاء الإلكتروني مساحةً رئيسة يقضي فيها الأطفال المقدسيون فترات طويلة، إذ يستخدم 42٪ منهم الإنترنت لمدة خمس ساعات يوميًا، و31٪ منهم لمدة 3 – 5 ساعات. يُعدّ الفضاء الرقمي مساحةً يعبّر من خلالها المراهقون المقدسيون عن آرائهم وأفكارهم السياسية، إلا أن 87٪ منهم قلما يشاركون في الحوارات السياسية على الإنترنت؛ خوفًا من رقابة سلطات الاحتلال على منشوراتهم على منصات التواصل الاجتماعي. إضافةً إلى ذلك، يشعر 35٪ من المراهقين الناشطين على الإنترنت بالخوف من مراقبة الحكومات لنشاطهم، ويشعر 20٪ بحالة دائمة من انعدام الأمان خلال التعبير عن آرائهم على الإنترنت، علاوةً على الرقابة التي تستهدفهم من قِبل أجهزة الاحتلال. يتعرض الكثير من هؤلاء المراهقين إلى التنمُّر الإلكتروني، أو محتوى إباحي، أو استغلال أو سرقة المعلومات الشخصية والحسابات على الإنترنت، أو التهديد أو الضغط والعقاب الاجتماعي والسياسي كردٍّ

على نشر الآراء الشخصية، بالإضافة للتحرُّش الجنسي وأنواع أخرى من الاعتداءات.

كما تشير الإحصائيات إلى أنّ التنمُّر الإلكتروني شائع جدًا بين المراهقين والأطفال المقدسيين، إذ إن 58٪ من المشاركين قالوا إنهم تعرضوا للاعتداء اللفظي من قبل خلال استعمالهم للإنترنت، بينما تعرض 24٪ منهم للتنمُّر و13٪ للابتزاز و10٪ للتحرش الجنسي الإلكتروني.

كما قامت الوحدة الإلكترونية التابعة لوزارة العدل بالكيان الإسرائيلي بالتبليغ عن عشرات آلاف المنشورات والحسابات للمراهقين والأطفال مباشرةً لشركات التواصل الاجتماعي، دون أي إجراءات قانونية وبدون علم المُبلَّغ عنهم. في عام 2019، قدمت دولة الاحتلال 19,606 بلاغات للشركات بغرض حذف المحتوى، وفي عام 2020 استمرت الأرقام بالتصاعد. إنَّ هذا النوع من القوة التي تمتلكها سلطات الاحتلال دون قيد أو رقابة، يسمح لها بأن تتحكَّم بشكل الخطاب على الإنترنت وتسكيت كل من لا تتناسب آراؤه مع آراء الاحتلال؛ مما يستهدف بشكلٍ أساسي المستخدمين الفلسطينيين.

ومن أشكال الانتهاك لحقوق الطفل بالقدس المحتلة ما حدث في عام 2014، حيث وافقت حكومة الاحتلال على القرار رقم 1775 الذي صاغ استراتيجية من شأنها رفع مستوى "الأمن" في الشطر الشرقي من القدس وفي الداخل الفلسطيني. وفي عام 2015، رصدت خطة شرطة الاحتلال لمنطقة القدس استثمارًا بقيمة 48,9 مليون شيكل لرفع مستوى السيطرة على المدينة من خلال شراء كاميرات CCTV وأدوات مراقبة حديثة، في انتهاك لحقوق الفلسطينيين، ومن ضمنهم المراهقين والأطفال، بالخصوصية وحرية التعبير عن الرأي، وبما يحدُّ من قدرتهم على المطالبة بحفظ حقوقهم الأساسية.

وتستخلص الباحثة من جميع ما سبق أن هناك تفاقمًا لمعاناة الأطفال الفلسطينيين؛ لأنهم يعيشون في بيئةٍ مليئةٍ بالعنف والشعور بالخطر على حياتهم. لهذا السبب فقد عبَّر 93% من الأطفال الفلسطينيين بأنهم لا يشعرون بالأمان بل بأنهم عرضة لخطر الهجوم. لهذا السبب يتجه العديد من الأطفال في أكثر المناطق حدَّةً لتصرفات تدمير الذات وذلك ما ذُكر في تقرير تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، تقرير الأمين العام بالأمم المتحدة عام 2021.

إجابة السؤال الثاني:

٢- ما مدى فعالية التقارير الدولية في الحَدِّ من الانعكاسات النفسية والاجتماعية لانتهاكات الجيش الإسرائيلي بحق الأطفال الفلسطينيين؟

تشير الباحثة إلى أنه بالرغم من كل الجهود الدوليَّة الّتي تمارسها منظمات حقوق الإنسان وحتى الإسرائيليَّة منها للضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي، فإنَّ العقل الأمني الإسرائيلي لا زال حتى هذه اللحظة يضرب بعُرض الحائط كل الاتفاقيات والمعايير الدولية الخاصة، ولا يراعي المواثيق الدوليَّة وحقوق الإنسان بما فيها حقوق الطفل الفلسطيني. فهو لا يميز بين الأعمار ولا يتردَّد بقمع الأطفال واعتقالهم دون مراعاة لحقوقهم والآثار النفسيّة الَّتي تترتب على ذلك، والمؤسف عدم إدراج إسرائيل في "قائمة العار" الصادرة عن الأمم المتحدة للمنظمات والدول التي تنتهك حقوق الأطفال في مناطق النزا ع، بالرغم من أن تقرير الأمين العام جاء بشكل واضح وبالأرقام والمعلومات على الانتهاكات الإسرائيلية بحق أطفال فلسطين، وهذا بدوره يكفي لإدراج الاحتلال الإسرائيلي على اللائحة السوداء للكيانات المُنتهِكة لحقوق الأطفال، إلا أن منظمة "ووتش لِيسْت أون تشلدرن" وجَّهت انتقادات شديدة اللهجة، لقرارات الأمين العام للأمم المتحدة بشأن القائمة السوداء العالمية للأطراف المسئولة عن إيذاء الأطفال خلال النزاعات، كما يوجد هناك منظمات دوليّة توثِّق الانتهاكات بحق الأطفال وتحاول الحد منها، وأوصت "باعتماد تدابير تقضي بالتعامل مع الأطفال الفلسطينيين في السجون العسكريَّة الإسرائيليَّة وفقًا لاتفاقية حقوق الطفل وغيرها من المعايير الدولية".

وبالرغم من تلك المؤشرات البسيطة فإن قضيّة الأطفال الأسرى؛ سواء المُحرَّرين أو ما زالوا بسجون الاحتلال تتطلب خُطَّة وطنيّة شاملة للتعامل معهم، وتشييد مراكز تأهيل نفسي لمتابعتهم؛ نظرًا لعدم إمكانية بناء مجتمع سليم ومتماسك على أفراد عندهم مشاكل نفسيَّة. ورغم قيام بعض الأنظمة الوطنية الضعيفة والناشئة لتزويد الخدمات والاستجابة لحماية الأطفال بشكل عام، فإنّ تمويل وقدرات أنظمة حماية الطفل في دولة فلسطين غير كافية وغير قادرة على تلبية الاحتياجات، ولا تزال الحكومة تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على المساعدات الدولية لتوفير الخدمات الأساسية بالرعاية النفسية والاجتماعية.

إلا أن هناك بعض رود الأفعال الإيجابية للحدِّ من تلك الانتهاكات بإظهار الوجه والجانب السيئ من صورة الاحتلال أمام المجتمع الدولي؛ وكذلك أصبح هناك نوعٌ من الاهتمام لمعالجة والحد من تلك الانعكاسات النفسية والاجتماعية السابق ذكرها.

وذلك بتوفير وحدة الحماية، والتي تأسست عام 2016 في رئاسة الأونروا العامة بعمان، توجيهات استراتيـجية وتنسيق وتنفيذ أنشطة الحماية المتنوعة في الوكالة، بما في ذلك حماية

الطفل والنوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي والإعاقة والصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي.

وفي عام 2017، أصبحت خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي ضمن نطاق وحدة الحماية. إن انتشار المشاكل الصحية العقلية والقضايا النفسية الاجتماعية بين لاجئي فلسطين يُعد مثار قلق متزايد للوكالة؛ ونتيجةً لذلك فإن الاستراتيجية متوسطة الأجَل للوكالة للأعوام (2016–2021) تعترف بالحاجة إلى معالجة هذه المسائل باعتبارها مسائل ذات أولوية. وقد تم الانتهاء من إطار عمل الأونروا للصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في العام 2017؛ وذلك بهدف تيسير قدر أكبر من التماسك والتناسق والجودة في تداخلات الأونروا للصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي وأثرها في الوكالة، وذلك من أجل حماية وتحسين الصحة العقلية والرَّفَاه النفسي الاجتماعي للاجئي فلسطين.

برامج حماية الطفل لليونيسف في دولة فلسطين يتمثل الهدف العام منه في ضمان حمايةٍ أفضل لعددٍ أكبر من الأطفال؛ وخاصةً الأكثر تضررًا منهم من العنف والاستغلال والانتهاكات الجسيمة. وفي المحصِّلة، سيؤدي القضاء على انتهاكات الطفولة هذه إلى زيادة قدرة الأطفال على تحقيق قدراتهم التعليمية، وضمان حصولهم على نتائج صحية مُحسَّنة وتولِّي دورهم كأعضاء مُنتجين في مجتمعاتهم وعائلاتهم وأوساطهم الاجتماعية.

من أجل تحقيق هذه الالتزامات لحماية الأطفال، تعمل اليونيسف في دولة فلسطين على، تعزيز الاستثمار في الأنظمة الوطنية لحماية الطفل وتوفير خدمات الاستجابة. ويشمل ذلك دعم الإصلاحات القانونية والسياسية والتنظيمية الضرورية لحماية الطفل والتي تهدف إلى ضمان تطبيق تدابير الحماية الوقائية. ويستلزم الأمر تمكين القوى العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية، وتقوية نُظم إدارة الحالة وأنظمة جمع البيانات، ودعم الوصول إلى نُظم العدالة التصالحية والملائمة للطفل بما في ذلك التدابير الوقائية والتحويلية، وتعزيز رصد وتوثيق الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال من خلال مضاعفة توثيق الانتهاكات المُرتكَبة من قِبل جميع الأطراف، وقياس أثرها على الأطفال، والدعوة إلى تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل ومعايير حماية الطفل، وإجراء البحوث لتوسيع قاعدة المعلومات المستندة إلى دلائل حول مَوَاطن الضعف والثغرات التي يواجهها الأطفال، وأثر ذلك على تحقيقهم لكامل إمكاناتهم بما يخدم تصميم البرامج واستجابتها

لحاجات الأطفال التي تم تحديدها..

كما أن هناك العديد من المنظمات الدولية والأهلية المَعنيَّة بالأطفال بعد رصد تلك الانتهاكات عملت على أن تضاعف جهودها في مجال التوعية بحقوق الأطفال، وتوفير أوسع الفرصة التنموية لتلبية احتياجات الأطفال، كما أنها مطالبة بحُسن إدارة برامجها، وضمان مشاركة الأطفال فيها وتفعيل التشبيك فيما بينها من أجل الضغط لاحترام حقوق الأطفال.

وأما على المستوى الفلسطيني الداخلي، فيشكل الأطفال مجتمع الغد؛ وبالتالي يجب الاهتمام بتنشئتهم وتنمية قدراتهم حتى يتسنَّى لهم أن يُسهموا بل وليكونوا عنصر تقدم وترقية اجتماعية، فمُواطنة الطفل والشاب لا تمر بالضرورة عبر التصويت، إنما عبر إعطاء الأطفال والشباب الاعتبار للتعبير عن ذاتهم والاعتراف بهم كعنصر أساسي مُشكِّل للجماعة والمجتمع، ونتيجة ذلك تبرز مُواطَنته عبر فعله تجاه المجتمع وتأثيره في قضاياه. هذا لن يتم إلا من خلال منح الأطفال حقوقهم، فالمجتمع الفلسطيني ومؤسساته مَدعوٌّ لأن يضع قضية الأطفال وحقوقهم على رأس أولوياته؛ من أجل علاج الآثار السلبية الناجمة عن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، من خلال برامج موجهة للأطفال بشكل عام والفئات التي تعرضت بشكل خاص حقوقهم للمساس المباشر، كالأطفال المصابين والأطفال الأسرى والأطفال الذين هُدمت منازلهم أو أبناء الشهداء والأسرى... وغيرهم من الفئات المُهمَّشة.

وعليه، فإن السلطة التنفيذية مطالبة بالإسراع في إصدار اللوائح التنظيمية لقانون الطفل الفلسطيني الذي دخل حيز التنفيذ، كما أن السلطة التشريعية مطالبة بإجراء تعديلات على بعض مواد هذا القانون، من خلال قانون مُعدَّل يتم فيه إعادة صياغة بعض مواد القانون الحالي، بحيث تتلاءم مع اتفاقية حقوق الطفل من جهة، ومن جهةٍ أخرى تحويل هذه المواد لتُصاغ بشكل التزامات وتعهُّدات على السلطة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن أجل ترجمة هذه القوانين إلى واقع، هناك ضرورة لوضع مجموعة من السياسات التي تُسهم في إشباع حاجات أطفالنا وتلبية حقوقهم، وتخصيص موازنات لتنمية القطاعات التي تُعنى بالطفولة كالخدمات الاجتماعية والصحية والتعليم.

أخيرًا، إن الجميع مُطالَب بأن يعمل على إيجاد بيئة وظروف أفضل لأطفالنا تعمل على تلبية احتياجاتهم واحترام حقوقهم، بيئة تتيح لهم المجال بالتطور والنمو والارتقاء فهم جيل الغد وحُماة المستقبل.

توصيات:

1- مخاطبة وفضح إجراءات الاحتلال بحق الأطفال وعدم حصر القضية على الملف الإنساني رغم إنسانيته، باعتبار أن ثمَّة دوافع سياسية متمثلة في احتلال عدواني يريد فرض شروطه على أبناء الشعب الفلسطيني كافةً في جميع التقارير الدولية.

2- النهوض والعمل بمطالبة جميع الأطراف المعنية والمطلعة بإدراج موضوع الأطفال الفلسطينيين في جوهر اهتماماتهم، كمؤسسات وجماعات سياسية واجتماعية وتربوية حكومية وغير حكومية لحماية الأطفال من مخاطر متعددة تحيط بهم؛ أولًا جرَّاء ممارسات الاحتلال بحقهم، وثانيًا جراء الظروف الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي يواجهونها.

3- المطالبة بالتحقيق الدولي النزيه لدى المحاكم الدولية بالتدخل الفوري لوقف هجمة الاحتلال الإسرائيلي على الأطفال الفلسطينيين والوقوف عندها بالدراسة والتحليل وتفعيل أي توصيات بنَّاءة؛ وكذلك تفعيل أي سُبل تخص حماية الأطفال الفلسطينيين وتأكيد أن حقوقهم ثابتة وهي ليست مِنَّة من أحد؛ بل ويجب فرضها على الاحتلال.

4- تعزيز خدمات الوقاية والحماية للأطفال في الظروف الإنسانية من خلال الاستثمار في الخدمات الصديقة للطفل على مستوى المجتمع، في المناطق الأكثر تضرُّرًا بما في ذلك غزة والقدس الشرقية والخليل. ويشمل ذلك زيادة الوصول إلى خدمات الدعم النفسي الاجتماعي والخدمات المتخصصة للأطفال ومقدمي الرعاية لهم، فضلًا عن المساعدة القانونية للأطفال المعتقلين والمحتجزين. ويجري تحفيز قدر أكبر من التماسك والتكامل بين برامج التنمية والبرامج الإنسانية، من خلال البناء على النُّظُم القائمة على مستوى المجتمع المحلي من أجل تقديم الخدمات الإنسانية.

المراجع:

- احترام القانون الدوليّ، الأمم المتحدة bit.ly/3t1FbHq
- (إحصائيات اليونيسف (تشرين الأول/ أكتوبر 2016، https://www.unicef.org/statistics/
- اتفاقيات چنيـڤ 1949 وبروتوكولاتها.
- اتفاقية حقوق الطفل 1990.
- الأثر الناتج عن اعتقال الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مؤسسة إنقاذ الطفل، السويد، 2012، ص 54.

Rachel Lev-Wiesel, Mahmud Sehwail & Alean Al-Krenawi, Psychological Symptomatology Among Palestinian Adolescents Living with Political Violencve, Child and Adolescent Mental Health, 2007, P. 28.

- الحركة العالمية للدفاع عن حقوق الأطفال: https://arabic.dci-palestine.org/content/%D8%A A%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%8 5%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9

الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال؛

- https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/ commitments/552_9061_commitment_Partnership_Prevalence_ Consequences_A4.pdf

- اليونسكو، 2015: http://www.uis.unesco.org/Education/Documents/fs-31-out- of-school-children-en.pdf
- الحماية – وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين https://www.unrwa.org/ar/what-we-do/ %D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9
- التصعيد في القدس الشرقية، وقطاع غزة وإسرائيل/ تقرير موجز بالمستجدات رقم ٧ حتى الساعة 12:00 مساءً، 17 أيار/ مايو 2021:

- https://www.ochaopt.org/ar/content/escalation-gaza-strip-west-bank- and-israel-flash-update-7-1200-17-may-2021

- اعتقال الأطفال تدمير ممنهج للطفولة الفلسطينية، نيسان/ أبريل 2020، تقرير مؤسسة الضمير: https://www.addameer.org/ar/the_prisoners/children
- تقرير تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، تقرير الأمين العام رقم A/75/873–S/2021/437، موقع وثائق الأمم المتحدة، 2021/5/6. bit.ly/3lDJCVM
- عوض تستعرض أوضاع أطفال فلسطين بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء المركزي، 2021/4/5 bit.ly/3kdcKEk

[3] Benny Morris, Israel's Border Wars 1949-1956, Oxford University, 1993, P. 181.

4 – وثائق الأمم المتحدة: الجمعية العامة، مكتبة داغ همرشولد :bit.ly/3gshgMr

5 – تقرير محكمة العدل الدولية A/69/4، الأمم المتحدة، ٢٠١٤ bit.ly/3D6us3n

Protection of children during armed political conflict: a multidisciplinary perspective, Charles W Greenbaum et all, Intersentia, 2006.

Mass arrest of Palestinian children on their way to school in Hebron – at least 5 under the age of criminal responsibility, B'Tselem, 20/3/2013: bit.ly/3gIUL6c

- مؤسسات الأسرى: الاحتلال اعتقل 3,100 فلسطيني خلال أيَّار/ مايو 2021، هيئة شئون الأسرى والمحررين، :bit.ly/3zxAac7 13/6/2021
- تقرير حماية الطفل، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) – دولة فلسطين :uni.cf/3mIoKil
- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة: https://www.btselem.org/arabic
- تقرير التصعيد في القدس الشرقية، وقطاع غزة وإسرائيل/ تقرير موجز بالمستجدات رقم ٦ حتى الساعة 12:00 مساءً، 16 أيار/ مايو 2021:

https://www.ochaopt.org/ar/content/escalation-gaza-strip-west-bank-and-israel-flash-update-6-12-00-16-may-2021

- تقرير عن عمليات الهدم والتهجير في الضفة الغربية حزيران/ يونيه 2021:

https://www.ochaopt.org/ar/content/west-bank-demolitions-and-displacement-june-2021

- منذر المحتسب (٢٠١٨)، اعتقال الأطفال الفلسطينيين (القاصرين) نبض الحياة:

http://www.png.plo.ps/page-265.html

- تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين 2019،

موقع أيبوك، 2020/1/8: http://bit.ly/3hOLbNl